

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلادي، أود أن أحيط عنايتكم بالمعلومات التالية:

ارتكب طيران ما يسمى "التحالف الدولي" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، عملاً إجرامياً جديداً الليلة الماضية استهدف من خلاله وبشكل متعمد مدنيين سوريين أبرياء، معظمهم من الأطفال والنساء. فقد أغارت الطائرات الحربية لهذا التحالف غير الشرعي، بعد منتصف ليلة الثالث عشر من تموز الماضية بتوقيت دمشق، على منازل المدنيين في ريف منطقة "البوكمال" في محافظة "دير الزور"، مما أدى إلى وقوع مجزرة راح ضحيتها العشرات من المدنيين الأبرياء بين قتيل وجريح، ونجم عنها تدمير هائل للكثير من المنازل والأماكن الخاصة والبنى التحتية في تلك المنطقة.

لقد استهدفت هذه الغارات الإجرامية التي شنتها "التحالف الدولي" غير الشرعي قريتي "الباغوز فوقاني" و "السوسة" على الضفة الشرقية من نهر الفرات في ريف منطقة "البوكمال"، وتؤكد المعلومات الموثقة حتى الآن مقتل ثلاثين مدنياً وجرح العشرات الآخرين، ومعظمهم من الأطفال والنساء، مع الإشارة إلى أن المصادر الطبية والأهلية تؤكد أن أعداد القتلى والضحايا مرشحةً للارتفاع، بسبب الحالات الطبية الحرجة للعديد من الجرحى ولصعوبة الإخلاء والإجلاء من تحت الأنقاض، بسبب القصف الوحشي العنيف والمتواصل من قبل الطيران الحربي الأمريكي على القريتين المذكورتين. وكما أشرت أعلاه، فقد أدى هذا العدوان الوحشي إلى دمار كبير في البيوت والأماكن العامة والخاصة والبنى التحتية للقريتين، حيث انحارت البيوت على رؤوس قاطنيتها.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد بدايةً على موقفها القانوني والسياسي الثابت والقائم على أن هذا "التحالف الدولي" غير شرعي وينتهك السيادة والوحدة والسلامة الوطنية للأراضي السورية، ويخرق بذلك أحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن حكومة بلادي ترفض أي تبرير أو ذريعة لهذا العدوان الذي ارتكبه "التحالف الدولي" غير الشرعي، وهي تؤكد على أن قيادة هذا التحالف غير الشرعي تعرف التوزيع الديمغرافي والجغرافي في تلك المنطقة بشكل جيد، وتعلم أنها مناطق مأهولة بالسكان. كما أن قيادة هذا التحالف تُدرك جيداً أن الغرض من هذه الغارات الوحشية هو الضغط على الأهالي هناك والانتقام منهم، بعد أن أعلنوا رفضهم لمحاولات دخول ميليشيات ما يسمى "قوات سورية



الديمقراطية (فسد)“ إلى قراهم، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها وأطماعها في تلك المنطقة وفي كل أنحاء سورية.

ولقد دأبت حكومة بلادي على توجيه عشرات الرسائل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، وذلك منذ تشكيل هذا التحالف غير الشرعي خارج إطار وولاية المجلس في عام ٢٠١٤. ولقد تضمنت هذه الرسائل معلومات موثقة عن جرائم التحالف في سورية، والتي أدت حتى هذه اللحظة إلى قتل المئات من المدنيين السوريين الأبرياء، وجرح عشرات الآلاف والتسبب للكثيرين منهم بعاهات مستديمة، وإلى تدمير الأملاك العامة والخاصة والبنى التحتية السورية على طول نهر الفرات، وخاصةً الجسور والمدارس والمشافي ومحطات ضخ المياه وتوليد وتحويل الطاقة الكهربائية.

ولقد باتت مدينة ”الرقعة“ رمزاً فاضحاً لوحشية وإجرام الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى المنضوية تحت هذا ”لتحالف الدولي“ غير الشرعي، الذي ارتكب كل المحرمات في سورية، ولم يحارب الإرهاب فيها كما كان يزعم، بل استهدف قوات الجيش العربي السوري عدة مرات، بغرض فك الحصار عن إرهابيي تنظيم ”داعش“، كما عقد هذا التحالف غير الشرعي وميليشيات ”قوات سورية الديمقراطية (فسد)“ الإرهابية صفقات مشبوهة وقذرة مع تنظيم ”داعش“ المصنف بين الكيانات الإرهابية، من أجل نقل مقاتليه الإرهابيين وعائلاتهم وسلاحهم خارج مدينة ”الرقعة“ وتوجيههم للقتال ضد الجيش السوري في محافظة ”دير الزور“ وفي مناطق أخرى.

وبات أمراً مؤسفاً ومثيراً للريبة والاستغراب أن يستمر مجلس الأمن والأمانة العامة في عدم التعامل بالجدية المطلوبة مع الجرائم التي يقترفها هذا ”التحالف الدولي“ غير الشرعي، وذلك في الوقت الذي يستمر فيه بعض أعضاء مجلس الأمن في الدفاع عن التنظيمات الإرهابية التي تستهدف الشعب ووحدة الأرض في سورية وفي الترويج لها أيضاً، كما يتجاهل هذا البعض المحازر التي يرتكبها التحالف الدولي غير الشرعي في دير الزور وحلب والرقعة والحسكة، والتي تقع تحت أنظار العالم بذريعة محاربة تنظيم ”داعش“، في حين لم يترك هذا التحالف بئر نفط واحدًا في تلك المنطقة من سورية إلا دمره، وذلك للحيلولة دون عودة هذه المنشآت سالمة وقادرة على الإنتاج ودعم اقتصاد الجمهورية العربية السورية الذي تضرر كثيراً بسبب الإرهاب، وبسبب جرائم التحالف الدولي غير الشرعي، وبسبب الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى.

وتدعو الجمهورية العربية السورية مجدداً حكومات الدول التي تنضوي تحت هذا التحالف غير الشرعي إلى ممارسة الحد المطلوب من الشعور بالمسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية، وإلى الانسحاب من هذا التحالف المشؤوم، وإلى عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالاستمرار في تضليل المجتمع الدولي حول النوايا العدوانية الحقيقية من وراء هذا التحالف، والمتمثلة في فرض الهيمنة والسيطرة وقانون القوة على شعوب ودول العالم. كما تؤكد بلادي مجدداً أن التاريخ والرأي العام العالمي سيسجلان ويوثقان جرائم هذا التحالف ولو بعد حين.

كما تطالب حكومة بلادي أجهزة الأمم المتحدة ذات الولاية والصلة بممارسة واجباتها ومسؤولياتها في صون السلم والأمن الدوليين، والقيام بدورها بكل نزاهة وحيادية ومهنية. وتؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً أنها ستستمر مع حلفائها وأصدقائها المخلصين لسيادة القانون والشرعية والحريصين على ضمان الأمن والاستقرار والسلم في العالم، في بذل كل الجهود للوصول إلى حلٍ سلمي مستدام

للحالة في سورية، عبر المصالحات الوطنية وتسوية أوضاع السوريين ممن تم تضليلهم حول حقيقة ما يجري في سورية. ومن جهةٍ أخرى، ستستمر الدولة السورية وحلفاؤها في محاربة المجموعات الإرهابية المسلحة أينما وجدت، وذلك من منطلق ممارسة واجباتها الدستورية الوطنية ومسؤولياتها التي يقرها القانون الدولي، في حماية مواطنيها وصون وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، لأنها تحمي بذلك شعوب العالم الأخرى من جرائم الإرهابيين وخطر الإرهاب.

أكون ممتناً بإصدار هاتين الرسالتين المتطابقتين كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير

---